المحور السادس: محاربة الفساد المالي و الإداري من طرف الهيئات و المنظمات الدولية و المحلية

مقدمة

ازداد الإهتمام الدولي بالفساد و المشكلات الناجمة عنه في العقد الأخير من القرن العشرين، و يرجع هذا الإهتمام المتزايد إلى تعاظم الآثار السلبية على مختلف جوانب التنمية المستدامة و الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية و حتى البيئية، و لقد بذلت العديد من التنظيمات و الهيئات الدولية جهودا معتبرة في محاربة هذه الظاهرة ، وسوف نحاول إبراز جهود بعض من هذه المنظمات.

أولا : محاربة الفساد من طرف المنظمات الدولية

من بين المنظمات الدولية الساعية لمحاربة الفساد على المستوى الدولي نذكر:

1- منظمة الشفافية الدولية: أنشأت منظمة الشفافية الدولية سنة ***1993*** على يد كبار المسؤولين السابقين في البنك الدولي الذين كانت لهم رؤية مسبقة و معلومات عن حجم الفساد الممارس على المستوى دولي، مقرها برلين في ألمانيا و شعارها هو " الإتحاد العالمي ضد الفساد" وهي تعتبر من أهم المنظمات غير الحكومية نشاطا و فعالية في مجال مكافحة الفساد، حيث تقوم المنظمة بإصدار تقريرا سنويا عن الفساد في العالم بناءا على معلومات تقوم بتجميعها من رجال الأعمال و أكاديميين و موظفين بالقطاع العام في كل دولة.

تسعى المنظمة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تذكر منها:

- إختراق جدار الصمت الذي يحيط بقضايا الفساد في الدول ، التي يتورط في أغلبها كبار السياسيين و العسكريين مما يجعل القضايا جد حساسة.
- محاولة إدراك واقع الفساد على المستوى العالمي و المحلي للقضاء على الفساد ولا يتحقق ذلك إلا من خلال المجتمع المدني.
- لفت إنتباه الصحافة ووسائل الإعلام لقضايا الفساد من أجل تنوير الرأي العام المحلي و العالمي بمخاطر الفساد .

من أجل تحقيق هذه الأهداف تتبنى المنظمة إستراتيجية مكونة من عدة عناصر تتمثل فيما يلي:

- بناء تحالفات على المستوى المحلي و الإقليمي تضم كل من الحكومات، المجتمع المدني ، القطاع الخاص من أجل محاربة الفساد الداخلي و الخارجي.
- تنظيم و دعم الفروع المحلية للمنظمة لتحقيق مهمتها.

- جمع المعلومات عن الظاهرة و تحليلها و بلورة مناهج و أساليب جديدة لقياسها، والعمل و التعاون مع المؤسسات المالية و النقدية الدولية ذات السمعة المهنية المحترمة في هذا المجال.

ومن الوسائل التي تعتمد عليها المنظمة في محاربة الفساد نذكر ما يلي:

- الإعتماد على المعلومات و التقارير كأحد الأدوات الهامة التي تستعملها المنظمة، و هذا ما يعرف بمدركات الفساد بحيث تعمل على استجواب العديد من رجال الأعمال ،الإعلام، المواطنين...إلخ.
- إعتبار المنظمة بمثابة مكتب دائم يتطوع لمكافحة الظاهرة من خلال المؤتمرات التي تعمل على عقدها، و تعتبر المنظمة نشطة للغاية في مجال مكافحة الفساد، فقد أنشأت لها فروع في مختلف دول العالم، ونظمت العديد من المؤتمرات كما أصدرت كتابا مرجعيا شاملا عن الفساد، و كتبا أخرى عن أنظمة الاستقامة الوطنية و تنظيم الشفافية ووضعها في متناول المعنيين بمكافحة الفساد في مختلف دول العالم.

2-هيئة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الإداري: تبدل الأمم المتحدة مجهودات معتبرة في مجال مكافحة الفساد على المستوى الدولي، حيث قامت بإصدار العديد من القرارات، و إعداد سياسات و برامج بالإضافة إلى تنظيم مؤتمرات دولية، و إقرار اتفاقيات لمكافحة الفساد تهدف لتكثيف الجهود الدولية لمنع الجريمة و إعداد الدراسات و الأبحاث التي من شأنها أن تحد من إنتشار الفساد بجميع صوره و أشكاله.

كما تعتبر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أهم المبادرات الدولية في مجال مكافحة الفساد.

3- برامج البنك الدولي لمساعدة الدول النامية في محاربة الفساد الإداري

يعد البنك الدولي من أكثر الأطراف الدولية اهتماما بمكافحة الفساد، لكونه من أكثر الجهات الراعية لبرامج تنمية المجتمعات و تمويلها على المستوى الدولي، و بالتالي من أكثرها إدراكا لمخاطر الفساد على هذه التنمية و استدامتها، ففي دراسة أجراها وجد أن الفساد يقضي على حوالي 67 بالمئة من الإقتصاد العالمي سنويا، أي ما يقدر ب 2.7تريليون دولار، ومن هذا المنطلق أعلن حملته ضد ما أطلق عليه (سرطان الفساد)، شدد على ضرورة تكامل الجهود الوطنية و الدولية على تحسين طريقة الحكم، للتقليل من الأثار السلبية للفساد على التنمية.

1- ***صندوق النقد الدولي***: يعتبر صندوق النقد الدولي هو الأخر من المنظمات الحكومية المعنية بالأنشطة المتعلقة بمكافحة الفساد و الترويج لمبادئ الحكم

الرشيد، وقد ساعده على ذلك ما يمتلكه من صلاحيات و سلطات واسعة في مجال مراقبة السياسات الاقتصادية و المالية، سواء على صعيد الدول الأعضاء أم على الصعيد العالمي، حيث أكد صندوق النقد الدولي عام 1997 أنه سيوقف أو يعلق مساعدته المالية لأية دولة تبث أن الفساد الحكومي فيها يعيق الجهود الخاصة بتجاوز مشاكلها الاقتصادية، حدد الصندوق حالات الفساد بالممارسات المرتبطة بتحويل الأموال العامة إلى غير المجالات المحددة لها، و تورط الموظفين الرسمين في عمليات تهرب جمركي أو ضريبي، وإساءة استخدام احتياط العملات الصعبة من قبل هؤلاء الموظفين، و استغلال السلطة من قبل المشرفين عل المصارف، إضافة إلى الممارسات الفاسدة في مجال تنظيم الإستثمار الأجنبي المباشر، كما إتخد الصندوق موقفا حازما من الدول التي تعتبر رشوة الموظفين الحكوميين في الدول الأخرى، نوعا من نفقات ترويج الأعمال تستوجب إعفائها من الضرائب.

ثانيا:الجهود الجزائرية لمكافحة الفساد

لقد عملت الحكومة الجزائرية إلى بدل مجهودات في سبيل الوقاية أولا من الفساد و مكافحته ثانيا في حال وقوعه، فوضعت الإطار القانوني لمكافحة الفساد وأهم ما قامت به:

1- القانون 01/06 المؤرخ 20فيفري 2006 يتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته، بالرجوع إلى هذا القانون فقد خصص الباب منه لتحديد الهدف من القانون و تحديد المصطلحات ذات الصلة بمكافحة الفساد و الوقاية منه، فالقانون يهدف إلى:

- دعم التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته.
- تعزيز النزاهة و المسؤولية و الشفافية و تسير القطاعين العام و الخاص.
- تسهيل ودعم التعاون الدولي و المساعدة التقنية من أجل الوقاية من الفساد و مكافحته بما في دلك استرداد الموجودات.

جاء في المادة الثانية من القانون الإشارة إلى مجموعة من المصطلحات ذات الصلة بموضوع مكافحة الفساد و نذكرها كما يلي:

- الفساد : هو كل الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من هذا القانون.

بالرجوع إلى الباب الرابع من هذا القانون فإن مظاهر الفساد من وجهة نظر المشرع الجزائري هي:

- رشوة الموظفين العموميين
- الإمتيازات
- الغدر
- إستغلال النفوذ

- الإثراء الغير مشروع

2- ***الوكالة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته*** : تم إنشائها بموجب المرسوم الرئاسي 413/06 المؤرخ 22 وهي عبارة عن سلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، و توضع لدى رئيس الجمهورية و من مهامها:

- إقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد .
- إعداد برامج تسمح بتوعية و تحسيس المواطنين بالآثار الضارة الناجمة عن الفساد.